2024 آب العدد 14
No.14 Aug 2024
المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254

الشاهد البلاغي في ضوء قوانين السلم الحجاجي

أ.د. رميض مطر الدليمي
م.د. نهى رمضان علي
جامعة الأنبار – كلية الآداب – قسم اللغة العربية

المُلخّص:
يندرج البحث المعنون بـ (الشاهد البلاغي في ضوء قوانين السلم الحجاجي) تحت خيمة موضوعات البلاغة الجديدة، ضمن الحقل اللساني التداولي، وتعد نظرية السلالم الحجاجية من أهم المفاهيم التي أفرزتها الدراسات اللسانية التداولية، كونها تبحث عن الحجة الأقوى والنتائج الموصلة إلى تلك الأقوال الافتراضية التي يبثها المتكلم أثناء العملية التخاطبية. كما أن دراسة نظرية السلالم الحجاجية محاولة منا الكشف عن طريقة تعامل البلاغة القديمة مع الشاهد، وفاعلية السلم الحجاجي في الإبانة عن الأحوال المصاحبة لمقتضيات الخطاب، وكيفية إخضاع الشاهد لمتطلب قوانين السلم الحجاجي، كون هذه القوانين تبنى على أساس الأقوال المتوالية، والنتيجة التي تمخضت عنها. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي، حيث تم تحديد الظاهرة، والتعرف على مسبباتها، وصياغة الهدف من وراء تلك الظاهرة، وتفصيل جزيئات الدراسة بطريقة شاملة، مع بيان النتائج المرتبطة بكل جزئية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نجد أن الأقوال الحجاجية التي تم استنتاجها، تؤدي إلى نتيجة مضمرة وأخرى مصرح بها، وهذه النتيجة جاءت لبيان الدور الحجاجي للأقوال بحسب قوتها الحجاجية وضعفها، وكذلك تبين أن السلم التصاعدي يعدُّ موجهًا ومؤكدًا لطبيعة الخطاب الحجاجي الرامي إلى ترسيخ الحجة في ذهن المتلقي.

الكلمات المفتاحية: الشاهد البلاغي، السلم الحجاجي، اللسان التداولي، التخاطبية.

The rhetorical witness in light of the laws of argumentative peace

Prof. Dr. Rumayd Matar Al-Dulaimi
L.D. Nuha Ramadan Ali
Anbar University - College of Arts - Department of Arabic Language

Abstract
The research entitled (Rhetorical Witness in Light of the Laws of the Argumentative Scale) falls under the tent of new rhetoric topics, within the field of deliberative linguistics. The theory of the argumentative ladder is considered one of the most important concepts produced by deliberative linguistic studies, as it searches for the strongest argument and the results leading to those hypothetical statements that it broadcasts. The speaker during the communication process. Studying the theory of argumentative ladders is also an attempt by us to reveal the way ancient rhetoric dealt with the witness, the effectiveness of the argumentative ladder in revealing the circumstances accompanying the requirements of the speech, and how to subject the witness to the requirements of the laws of the argumentative ladder, since these laws are built on the basis of successive statements and the result that results from them.This study relied on the inductive analytical approach, where the phenomenon was identified, its causes were identified, the goal behind that phenomenon was formulated, and the components of the study were detailed in a comprehensive manner, with a statement of the results associated with each part. Among the most important results reached by the study, we find that the argumentative statements that were deduced lead to an

implicit and stated result, and this result came to clarify the argumentative role of the statements according to their argumentative strength and weakness, and it also showed that the ascending ladder is considered to direct and confirm the nature of the argumentative discourse aimed at consolidating The argument is in the mind of the recipient.

Keywords: rhetorical witness, argumentative ladder, pragmatic language, conversationalism.

المقدمة

تعدُّ دراسة الشاهد البلاغي في ضوء قوانين السلم الحجاجي محاولة لتجاوز الدراسات التقليدية التي سيطرت على دراسة فنون البلاغة وفق المنهج التقليدي، إذ اعتاد القارئ هذا النمط في الدراسات، ولم يسع الباحثون إلى كسر المألوف والخروج من ربقة التكرار، بل بقي الكثير تحت عباءة البلاغة التقليدية وهذا لا يعني لنا أننا ضد تلك الدراسات، أو أن أذهاننا خيرت كل مسائلها واعتادت أفكارنا طرائقها، لذا؛ حري بنا مواكبة التطور ومحاولة التجديد، وفتح آفاق الدراسة عن طريق ربطها بالحجاج الذي يعد نافذة تطل على رؤى واسعة، كون الحجاج وآلياته المختلفة يبنى على أساس التواصل والتعامل، لأن الحجة القائمة على الدلائل المنطقية تكون أكثر ثباتًا من غيرها، فضلا عن إسهامها في إقناع المتلقي والإذعان للفكرة التي يطرحها المبدع.

إذ إن الحجاج يستند إلى أدلة تؤدي وظيفة دلالية؛ لأن الأقوال المتوالية بعضها يمثل حججًا لغوية، وبعضها الآخر يمثل أقوالا يمكن أن نستنبط منها جملة نتائج، يمكن أن نخضعها تحت مؤدٍ واحدٍ، بغية معرفة التدرج في السلم الحجاجي، هذه التدرجات تخضع لجملة قوانين تحكمها وتتعامل مع الشواهد، بوصفها مجموعة متكاملة من الأقوال تتجاذب العناق مع بعضها على وفق علائق ترتيبية وتلازم بشدها نحو النتيجة التي رسخت في ذهن المبدع.

في ضوء ما تقدم تبيّن أن دراسة الشاهد البلاغي في ضوء نظرية السلالم الحجاجية محاولة منا الكشف عن طريقة تعامل البلاغة القديمة مع الشاهد، وفاعلية السلم الحجاجي في الإبانة عن الأحوال المصاحبة لمقتضيات الخطاب، وكيفية إخضاع الشاهد لمتطلب قوانين السلم الحجاجي، كون هذه القوانين تبنى على أساس الأقوال المتوالية، والنتيجة التي تمخضت عنها، بمعنى أنها بعيدة عن المؤلف، بل تنظر إلى فحوى الخطاب وتجدد مواطن القوة والضعف فيه، هنا يبدأ التدرج على أساس قوة الحجة وفاعليتها، إذ إن قوة الحجة مرهونة بتصاعد أفق الحجج، فضلا عن ربط الأقوال بالنتيجة.

وبغض النظر عن كون النتيجة صريحة أم ضمنية، هذه النتيجة يمكن استنباطها عن طريق الأقوال، والتدرج تحكمه قوة الحجة، زد على ذلك قوة القاعدة الاستدلالية التي تقوم على مقدمتين ونتيجة، لأن الأدلة المنطقية تفضي إلى الكشف عن درجة القول قياسًا بالنتيجة المقصودة، الأمر الذي يجعل التفاوت بين الأقوال بينًا وجليًا، أثناء إيضاح النتيجة التي تبين على أساس التدرج داخل السلم الحجاجي، فضلا عن القاعدة الاستدلالية الكامنة في النتيجة الضمنية التي تحمل في طياتها صفة برهانية مقنعة، كونها تنطوي على مقدمات ونتائج، يمكن للمتلقي استحضارها في ذهنه والاقتناع بالتدرج، والكف عن التأويل وفتح قراءات متعددة للشاهد البلاغي، ولعل السبب يعود إلى طبيعة الخطاب الحجاجي داخل السلم، إذ يقوم على تحديد الحجة المقصودة ويفرض جملة أسئلة على أساس الخفض، والنقض، والقلب، في ضوء هذه المتطلبات يستطيع المتلقي الكشف عن درجة الضعف والقوة في الأقوال الحجاجية.

توزع البحث على ثلاثة مطالب، خصص المطلب الأول بدراسة الشاهد البلاغي في ضوء قانون النقض القائم على أساس النقض المتعلق بالأقوال المتوالية المراد بيان فاعليتها ومدى ضعفها وقوتها داخل السلم

الحجاجي. في حين جاء المطلب الثاني ليدرس الشاهد في ضوء قانون القلب، إذ يقوم هذا القانون على أساس قوة الدليل، آخذين بالحسبان القول ونقيضه، إذ إن كل قول يحمل قوة تعاكس الآخر.

أما المطلب الثالث، فتناولت الشاهد البلاغي في ضوء قانون النفي القائم على النقيض ومقتضاه.

على أمل أن يكون هذا البحث إسهامة جديدة تضاف إلى المكتبة البلاغية الجديدة.

التمهيد

إضاءات لا بدّ منها

أولاً: فاعلية الحجاج:

يعدُّ الحجاج صنيعة الدراسات اللغوية الحديثة في الحقل اللساني التداولي، آخذين بالحسبان أن الحجاج يحمل في طياته مجموعة أقوال متوالية من شأنها الإفصاح عن رؤى المبدع، ومحاولة إرسالها إلى المتلقي، بغية إقناعه والتأثير فيه، إذ إن الحجاج قائم على دال ومدلول، بمعنى أنه يقوم على أساس تواصلي وإبلاغي، فضلاً عن أن فاعلية الحجاج تستند إلى القاعدة الاستدلالية التي من شأنها رسم حدود التخاطب وإيضاح طبيعة الخطاب، لأن الخطاب الحجاجي ينطوي على جملة آليات تضطلع بوظيفة حمل المتلقي على الإقناع والرضوخ للفكرة المرسلة إليه، وهذه الأدلة والبراهين تجعل القناعة أكثر ثباتًا ورسوخًا.

لا شك أن زوايا النظر إلى الحجاج تختلف من دارس إلى آخر، فالبلاغة التقليدية تنظر إليه بوصفه "من مكونات الخطاب يتشكل بتشكله وتتغير وظائفه وطرائقه الاستدلالية بتغيره".[1]

أي أن البلاغة التقليدية مرهونة بأطر محددة وقوالب معينة لا تغادرها، وهذا لا ينسجم والفهم المعاصر، أو يتطابق مع آليات الدرس الحجاجي، لذلك سعى الدارسون إلى فك هذه القيود وفسح المجال أمام البلاغة إلى التجدد والشروع بوضع قواعد جديدة من شأنها شحن تلك البلاغة بطاقة جديدة، ومحاولة مواكبة الانفتاح على البلاغة الغربية، من دون المساس بجوهر البلاغة العربية، والتقليل من شأنها، كونها حملت عددا لا يحصى من الدراسات، فضلا عن أنها السبيل المفضي إلى فهم إعجاز القرآن وأسراره البيانية.

أما الدراسات الحديثة، فقد نظرت إلى الحجاج نظرة مغايرة، بوصفه درسا قائما على جملة آليات سوغت له الذيوع والانتشار، والتفرد في الدراسات الأولية المعاصرة، إذ حاول الباحثون إسقاط مفاهيم الحجاج وآلياته على موضوعات قديمة، ومصنفات مشهورة، فضلا عن توظيف النقد القديم، والشعر بأغراضه المختلفة، من أجل التناغم مع مفاهيم الحجاج وتقنياته.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الإسقاطات حظيت بعناية الباحثين، لذلك سيطر الدرس الحجاجي على مساحات واسعة من وطننا العربي، قياسًا بالدراسات التقليدية التي بدأت تنحسر في إطار ضيق.

قد يتبادر إلى ذهن القارئ العربي أن هذا التوجه بدأ في أيامنا هذه، ولكن لا بد من الإشارة إلى هذا التوجه بدأ عندما أصدر (بيركان وزميله تيستكاه) كتابهما الموسوم ب "مصنف في الحجاج – البلاغة الجديدة" في عام 1958 م.

إذ كان هذا العنوان الانطلاقة الأولى إلى إطلاق اسم البلاغة الجديدة التي تحمل الطابع الحجاجي، لذلك أخذت الدراسات البلاغية تخطو خطوات واسعة نحو الدرس الحجاجي؛ لان الدارسون أيقنوا أن الخطاب سواء أكان نقديا أم بلاغيا يحمل سمة الإقناع، وهذا الأمر لا يتأنى إلا بعد إدراك المتلقي لماهية الحجاج المتضمن "تقديم الحجج والأدلة المؤدية إلى نتيجة معينة، وهو يتمثل في إنجاز متواليات الأقوال" [2] .

وهذا يتيح المجال أمام المتلقي للتعرف على طبيعة الخطاب الحجاجي القائم على جملة معارض شائعة، لا بد من توافرها، لأن القول من دونها يغدو مجرد كلمات متراكمة لا تحمل قيمة فنية وغير ذي جدوى[3].

ثانيًا: نظرية السلالم الحجاجية:

تعد نظرية السلالم الحجاجية من أهم المفاهيم التي أفرزتها الدراسات اللسانية التداولية، كونها تبحث عن الحجة الأقوى والنتائج الموصلة إلى تلك الأقوال الافتراضية التي يبثها المتكلم أثناء العملية التخاطبية، إذ إن هذه العملية تنقل تصورات المتكلم "ومدركاته الموجودة في واقعه إلى المستمع، قاصدًا بذلك التبليغ أو الأخبار أو التأثير في هذا المستمع".[4] وبالنتيجة يهدف المتكلم إيصال فكرته إلى المتلقي عبر سلسلة من التدرجات السلمية، بغية إقناعه، ولا سيما إذا حدث اختلاف بين طرفي الخطاب الحجاجي، الأمر الذي يدفع المتكلم إلى استعمال خطاب حجاجي ويتناغم لتلك الغاية.

والمتأمل في فاعلية هذه النظرية يجدها تحمل أسماء عدة بحسب الدارسين لها، فقد درسها طه عبد الرحمن تحت مسمى "مراتب الحجاج وقياس التمثيل"، قائلا: "اعلم أن الاهتمام بمسألة المراتب أو المدارج يعدها ظاهرة لغوية طبيعية اتخذت صيغة خاصة مع انبعاث الدراسات اللسانية ومباحث فلسفة اللغة، ويكفي شاهدا على ذلك تنوع اختصاصات الدارسين الذين اشتغلوا بهذه المسألة اللغوية، فنجد بينهم اللساني، والمنطقي، والرياضي، والمتفلسف". [5]

نفهم من ذلك أن هناك تنوعًا في عملية المعالجة داخل السلم الحجاجي، على وفق تخصص الباحث، أي أن المطابقة في الطرح لا وجود لها، إنما تحدد بطبيعة المنهج وطرائق التفسير والآلية المتبعة في تحديد النتائج والأقوال الموصلة إلى غاية المبدع أو المتكلم، بمعنى آخر أن التلازم بين قول الحجة ونتيجتها، لكن قول الحجة أو النتيجة في تلازمها تعكس تعددا للحجة في مقابل النتيجة الواحدة على أن هناك تفاوتا من حيث القوة فيما يخص بناء هذه الحجج، من هذا المنطلق تعد السلالم الحجاجية نظامًا قائمًا على معيار التفاوت في درجات القوة، وعلى سلمية ممكنة بين الحجة الأكثر قوة، وبين الحجة الأكثر ضعفًا، إذ إن النتيجة هي التي تحدد فاعلية القوة، فضلاً عن بروز الحجة الأقوى التي تقصي بدورها الحجة الأضعف على وفق قوانين السلم الحجاجي.[6]

إذ إن المدقق بالسلم الحجاجي يعتمد فاعلية الحجة ومدى تأثيرها، فضلا عن التلازم بين القولين، فكلما زاد الترابط وضحت النتيجة، إذ إن السلم يستبعد الفجوة بين القولين، لأن عملية الإمساك بخيط النتيجة متعذر، ولا ينسجم وشرط السلم، لأن الحجج الكامنة في هذه الأقوال تخضع لمعياري القوة والضعف، ولا يؤخذ بالحسبان الصدق والكذب؛ لأن هذه الأقوال التي "تأخذ محل (ق1) في المعادلة الحجاجية وتقود هذه المجموعة من الحجج إلى نتيجة واحدة تثبتها وتؤكدها". أي أن العملية الحجاجية تعني: أن يعرض المتكلم لقول أو مجموعة أقوال هي (ق1) إلى (ق2)، وهي الموصلة إلى النتيجة المقصودة.[7] ولإيضاح ذلك نورد هذا المثال:

(ق1) بغداد مدينة جميلة
(ق2) ذات طابع ثقافي
(ق3) اقضِ وقتًا طويلاً فيها.

نجد في هذا الكلام المتوالي حجاجًا لغويًا، فالقولين الأول والثاني بمثابة الحجة القائمة، على الرغم من كون الكلام إخباريًا وصفيًا، أما القول الثالث فهو بمنزلة النتيجة، رغم عدم ذكر الروابط اللغوية مثل: (الفاء، إذن، لذلك) وسواء صرح بهذه الروابط أم أُضمرت، دل عليها الحال[8]، فالقول الثالث نتيجة للحجتين السابقتين، وقدمنا الحجة الأولى في القول كون الإنسان بطبيعته يبحث عن الجمال المطلق.

في ضوء ما تقدم فإن السلم الحجاجي، على وفق آليات التخاطب القائم على عمليتين أساسيتين هما "التواصل والتعامل"[9]، عملية يسعى على المخاطبين التركيز على اختيار الحجج التي تناغم والغاية المنشودة؛ لأن

الوجهة الحجاجية هي التي تحدد قيمة القول، وهي التي تظهر قوته وضعفه، بغض النظر عن صدق القول أو كذبه، وهذه آلية قوانين السلم الحجاجي الذي يقوم على دعم النتيجة، كون الأقوال تندرج ضمن قسم حجاجي يراعي التدرج والموجه للأقوال، عليه فإن فاعلية السلم الحجاجي تتحدد بفاعلية الحجة والقاعدة الاستدلالية، إذ إن نظرية السلالم الحجاجية تنطلق من "إقرار التلازم في عمل المحاجة بين القول الحجة ونتيجته، ومعنى هذا التلازم هنا هو أن الحجة لا تكون حجة بالنسبة إلى المتكلم إلا بإضافتها إلى النتيجة مع الإشارة إلى أن النتيجة قد يصرح بها وقد تبقى ضمية" (10).

وقد أبان طه عبد الرحمن عن سمات السلم الحجاجي قائلاً: هو عبارة عن مجموعة غير فارغة من الأقوال مزودة بعلاقة ترتيبية وموثبة بالشرطين التاليين:

أ ـ كل قول يقع في مرتبة ما من السلم يلزم عنه ما يقع تحته بحيث تلزم القول الموجود في الطرف الأعلى جميع الأقوال التي دونه.

ب ـ كل قول كان في السلم دليلا على مدلول معين، كان ما يعلوه مرتبة "دليلاً أقوى عليه" (11).

هذان الشرطان مرهونان بعامل الاستدلال المفضي إلى القناعة؛ لأن استمالة المتلقي وإقناعه بالنتيجة المقصودة يتبع صيغة الاختيار من لدن المتكلم، ولفت نظر المتلقي إلى فاعلية هذا الاختيار، كي يكون واعيا ومدركا لطبيعة النتيجة.(12)

بدليل أننا لو أثبتنا نتيجة ما، فلنقل: "زيد أكثر الناس شجاعة"، تتفرع عن هذه النتيجة عدد من الأقوال:

أ. صفح زيد عن عدوه
ب. صفح زيد عن صديقه
ج. صفح زيد عن أخيه

فصفة الصفح وعدم المؤاخذة خلق إسلامي نبيل يدل على اقتدار وشجاعة، فقولنا: "زيد أكثر الناس شجاعة" هي نتيجة، وذلك بمعنى أنه صفح عن عدوه، وهي أقوى حجة تلزم عنها صفحه عن صديقه، وهي حجة متوسطة تلزم عنها الصفح عن أخيه، وهي أضعف حجة في السلم الحجاجي.

إذن يمكننا القول إن عملية التدرج السلمي الممكنة تستدعي تهيئة المتلقي لقبول النتائج والافتراضات؛ إذ إن الحجاج يترك المجال للمتلقي بتتبع الأفعال الكلامية التي تهدف إلى دراسة "مقاصد المتكلم ونواياه، فالمقصد يحدد هدف المرسل من وراء سلسلة الأفعال اللغوية التي يتلفظ بها، وهذا ما يساعد المتلقي على فهم الخطاب" (13).

في ضوء ما تقدم سنحاول دراسة الشاهد البلاغي على وفق قوانين السلم الحجاجي.

أولاً: قانون الخفض

يعتمد هذا القانون على فاعلية القول داخل السلم الحجاجي، فضلا عن اعتماد مبدأ النقض في الأقوال الحجاجية، وسمة هذا القانون تتضح في أن القول إذا صدق في "مراتب معينة من السلم، فإن نقيضه يصدق في المراتب التي تقع تحته".(14) بمعنى أن التدرج السلمي يكمن في درجة فاعلية القوة، لذا؛ فإن السلم الحجاجي يتعامل مع الأقوال بحسب درجة قوتها، ولكنه يشترط أن ينضوي القولان تحت فئة حجاجية واحدة، بدليل إننا لو قلنا:

لم تكن المدينة هادئة
لم يحضر الطلبة إلى الجامعة

هنا يستبعد المتلقي أن تكون المدينة هادئة، وأن الطلبة كلهم حضروا إلى الجامعة، لذا؛ سيؤول القول الأول إلى:

إذا لم تكن المدينة هادئة، فهي صاخبة تسودها الضوضاء، ويؤول القول الثاني:

لم يحضر إلا القليل منهم إلى الجامعة.

هنا يرفض قانون السلم الحجاجي صياغة نتيجة محددة تضم هذين القولين ضمن فئة حجاجية واحدة، لذلك يرتبط مفهوم السلم الحجاجي بمفهوم آخر هو الوجهة أو الاتجاه الحجاجي، يعني "أنه إذا كان قول ما يتمكن من إنشاء فعل حجاجي، فإن القيمة الحجاجية لهذا القول تم تحديدها بواسطة الاتجاه الحجاجي، وهذا الأخير قد يكون صريحًا أو مضمرا".[15]

بدليل أننا لو قلنا:

ـ حصل محمد على الميدالية الذهبية
ـ حصل محمد على الميدالية الفضة
ـ حصل محمد على الميدالية النحاسية

فنرى أن هذه الحجج كلها تؤدي إلى نتيجة واحدة مضمرة مؤداها تفوق محمد في السباق، إذ إن حصوله على الميدالية الذهبية أقوى على ذلك، لذا؛ فهي في أعلى السلم الحجاجي؛ لأن "الأقوال التي يتكون منها استدلال ما، مستقلة بعضها عن بعض، بحيث إن كل قول منها يعبر عن قضية ما، أي يصف حالة ما أو وضعا من أوضاع العالم" لذا؛ فإن تسلسل الأقوال في الاستدلال ليس مؤسسا على الأقوال نفسها، ولكنه مؤسس على القضايا المتضمنة فيها. [16]

ولكي تكون الصورة واضحة في تعامل البلاغة الجديدة مع الشواهد في ضوء قوانين السلم الحجاجي، لا سيما قانون الخفض، تتمثل بقوله تعالى: **"أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۗ قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ".**[17]

في ضوء العرف البلاغي التقليدي يستشهد بهذه الآية الكريمة في باب التقديم والتأخير بجامع الترقي من الأسفل إلى الأعلى بحسب التركيب الجسماني، إلا أن البلاغة الجديدة في ضوء قانون الخفض، تنظر إلى هذا الشاهد من حيث التدرج في السلم الحجاجي بحسب القوة والضعف، أو على وفق مكونات الخطاب الحجاجي الذي يتكون من أشياء تتعلق فيما بينها بمؤثرات مادية أو مكانية أو زمانية، كما يتحدث عن مواقف وآراء ومعايير تمثل تيارات أو إنسان من القيم، عن سلوكيات عامة ".[18] بمعنى أن التدرج السلمي لهذه الآية المباركة يتمثل بالآتي:

. أرجل يمشون بها
. أيد يبطشون بها
.أعين يبصرون بها
.آذان يسمعون بها

هذه الحجج كلها تؤدي إلى نتيجة واحدة مضمرة: خلو الأصنام من هذه الجوارح المذكورة.

فبدأ التدرج بالأقوى وهي الأرجل، لأن المقام مقام الدفاع والانتصار، فذكر أن آلهتهم التي اتخذوها من دون الله لا تستطيع أن تدافع عنهم، فكان البدء بالأقوى، كون الأرجل للسعي والمقارعة، ثم ثنى بالأيدي كونها سبيلا يفضي إلى البطش والضرب، والدفع والنصر يحتاجان إلى المشي والبطش، ثم تدرج بذكر العين، بعدها الآذان ؛ لان المقام اقتضى ذلك، إذ إن الدفع والبطش يحتاج إلى البصر أولاً قبل الحاجة إلى السمع، بغية تفادي الضربة، إذا ما وجهت إليهم، أو البطش في المكان المناسب، فهو أهم من السمع في هذا المجال، لذلك بدأ بالأقوى (الرجل) وانتهى بالأضعف (الأذن) على وفق مقتضيات مقام الخطاب الحجاجي، إذ إن الخطاب الحجاجي أثناء العملية التخاطبية "ينقل تصوراته ومدركاته الموجودة في واقعه إلى المستمع، قاصدًا بذلك

التبليغ أو الإخبار أو الأثير في هذا المستمع" [19]، بغية إقناعه وإخضاعه إلى الفكرة الراسخة في ذهن المتكلم وتغيير مواقفه وأفكاره، حال كونه معارضًا أو جاهلًا بالخبر، فيعمد المتكلم إلى خطاب حجاجي لتلك الغاية، وآية ذلك أن الباري -عز وجل- في خطابه الذي يحمل طابعًا حجاجيًا، بغية إقناع المشركين بضرورة التنحي عن عبادة الأصنام، كونها لا تقدم نفعًا لهم، لذلك عمد إلى جملة أقوال حجاجية أو مجموعة قواعد استدلالية تبرهن بطلان هذه العبادة فنرى "كل حجة موجهة هي دليل يأخذ بالفعالية الخطابية في تعلقها بالمتكلم، والدليل على تعلق الحجة بالمتكلم هو أنها تعد فعلاً قصديًا متميزًا، ويظهر تميز قصدية الجهة الموجهة في أمرين: عدم انفكاك القصدية عن اللغة، وتراتب القصدية". [20]

وقوله تعالى: **"وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"**. [21]

تتعامل البلاغة التقليدية مع هذا الشاهد في باب التقديم والتأخير على أساس المهنة، لأن كثيرًا من الرجال يتخذون من السرقة بابًا للكسب الحرام، بعكس النساء.

أما البلاغة الجديدة في ضوء قانون الخفض، فإنها تتعامل مع الشاهد على أساس ما يحدث من تغيير في الموقف الفكري أو العاطفي لدى المتلقي [22]، وهذا يتم عن طريق الحجج المتتالية التي تشكل الخطاب الحجاجي، والتي من شأنها إقناع المتلقي والتأثير فيه، مع الأخذ بالحسبان أن كل حجة تؤدي إلى حجة أخرى، مشكلة تعالقًا حجاجيًا يفضي إلى إبراز النتيجة المصرح بها أو المضمرة.

بدليل أن الشاهد القرآني في ضوء قانون الخفض، تمثل بالآتي.

ـ قطع يد السارق
ـ قطع يد السارقة

هاتان الحجتان تؤديان إلى نتيجة واحدة، الوقوع تحت طائلة الشرع القائم على القصاص العدل، الجزاء من فعل العمل، لذلك اقتضى المقام البدء بالسارق على وفق التدرج السلمي، وهو الأقوى، وتدرج إلى الأضعف؛ لأن كثيرًا من الرجال يمارسون السرقة بجامع القدرة على الحركة وتجاوز الموانع والأماكن المرتفعة، بعكس النساء، فنسبة السارقات إلى السراق من الرجال أقل، بحكم البنية الجسمانية والقوة العضلية.

نفهم من ذلك أن الاستدلال هو أبرز عناصر الخطاب الحجاجي العقلي؛ لأن الحجاج القائم على الدليل القاطع سبيل إلى الفهم والإقناع، فضلاً عن أن نسبة الخطاب تكون مؤسسة على نظام معين تترابط فيه العناصر على وفق نسق تفاعلي [23]، لذلك بدأ بالأقوى (السارق) وتدرج إلى الأضعف (السارقة)، بخلاف الآية الأخرى في قوله تعالى: **"الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ"**. [24]

فترى التدرج في السلم الحجاجي بدأ بالزانية، ثم تدرج إلى الزاني وهو الأضعف؛ لأن المقام اقتضى ذلك، لأن كثيرًا من النساء يتخذن من هذه الفاحشة سبيلاً للكسب الحرام. لذلك كان البدء قائمًا على أدلة وبراهين ثابتة، تفضي إلى الاقتناع وعدم الجدال، لذلك كان للمقام أثرًا في هذا التدرج، كون المقام يمثل "البؤرة التي تلتقي فيها جميع العناصر الحجاجية من مقدرات برهانية وحقائق مقبلة وقرائن بلاغية ويتم بشتى أقسامها، وعلاقة هذه القيم بمراتب الكائنات والأشخاص المعنيين بخطاب ما". [25]

وقوله تعالى: **"يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا ۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ"**. [26]

فالمتأمل في هذا الشاهد، يجد قولين يمكن وضعهما في فئة حجاجية واحدة، وسلم حجاجي واحد.

نفوذ الجن
نفوذ الإنس

هاتان الحجتان تؤديان إلى نتيجة حجاجية واحدة مضمرة، وهي تحدي هذين الخلقين على النفوذ، إلا أن قانون الخفض بدأ بالأقوى وهم (الجن)، ثم تدرج إلى الأضعف وهم (الإنس)؛ لأن المقام اقتضى هذا التدرج، كون الآية في مواطن الحركة والنفوذ في أقطار السموات والأرض، والجن أقدر على الحركة من الإنسان، بخلاف قوله تعالى: **"قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا"**[27]

معنى هذا الشاهد نستطيع إيجاد قولين يمكن وضعهما في فئة حجاجية واحدة وسلم حجاجي واحد، فالقولان:

اجتماع الإنس
اجتماع الجن

هاتان الحجتان تؤديان إلى نتيجة واحدة مضمرة هي (تحدي هذين الخلقين على الآيتين بمثل هذا القرآن) فهنا السياق في مواطن التنافس، فعلى وفق قانون الخفض بدأ بالأقوى وهم (الإنس) وتدرج إلى الأضعف وهم (الجن)، وفي قوله تعالى:" **وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ، هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ، مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ**"[28]"

نلحظ في هذا الشاهد أن البلاغة التقليدية تدرسه ضمن فن التقديم والتأخير، أما البلاغة الجديدة وفق قانون السلم الحجاجي؛ فتدرسه ضمن قانون الخفض، إذ بدأ السياق القرآني بالأقل إيذاءً وهو الحلاف، وانتهى بأعلى مرتبة في الإيذاء وهو الأثيم الذي يعدُّ وصفًا جامعًا لأنواع الشرور.

نفهم من ذلك أن "بناء النص الحجاجي استراتيجية وعمليات تكتيكية تتشكل عن طريق تفاعل مكوناته الداخلية (استدلالية وآليات ومفاهيم) والخارجية (وقائع إنسانية، تجربة، أسباب ومسببات) وهي عناصر ضرورية، لكنها غير كافية لفهم وتحليل القول الحجاجي، ذلك لأن الحجاج يطرح إشكالات أخرى ترتبط بطبيعة أشكاله وأنواع حججه وطرق توظيفها" [29].

ثانيا: قانون القلب

يعتمد هذا القانون على القلب أثناء التدرج في السلم الحجاجي، ومعيارية هذا القانون تقوم على أساس التدليل على القوة الحجاجية فيما إذا كان أحد القولين أقوى من الآخر في التدليل على مدلول معين، فإن نقيض الثاني أقوى من نقيض الأول في التدليل على نقيض المدلول"[30]، معنى ذلك أن الأقوال الحجاجية تتفاوت من حيث القوة الحجاجية، أي أن نقيض الحجة هو السبيل في التدليل على النتيجة المضادة، "فإذا كانت إحدى الحجتين أقوى من الأخرى في التدليل على نتيجة معينة، فإن نقيض الحجة الثانية أقوى من نقيض الحجة الأولى في التدليل على النتيجة المضادة" [31].

فإذا ما قلنا:

ـ حصل زيد على الميدالية الفضية، وحتى الذهبية
ـ لم يحصل زيد على الذهبية، بل لم يحصل زيد على الفضية.

فحصول زيد على وفق قانون القلب على الذهبية يستدعي حصوله على الفضة، وهو دليل أقوى على تفوقه ومقدرته على المنافسة، هذه الحجة أقوى في التدليل على النتيجة المثبتة الأولى، أما عدم حصوله على الفضية يستدعي عدم حصوله على الذهبية، وهي نقيض الحجة الأولى، وهي أقوى حجة في عدم قدرته وتفوقه، وهي أيضًا أقوى في التدليل على النتيجة المضادة وهذه النتائج أو القوانين مجتمعة ومتضافرة تحقق الغاية في الخطاب، لا سيما الخطاب الحجاجي، كونها تساهم في ترتيب الحجج، فضلاً عن ارتباطها مع بعض على وفق ما رسخ في ذهن المبدع، وما يرومه في التأثير في المتلقي وإقناعه، سواء أكان عن طريق النتائج المصرح بها، أم القسمة [32].

أما قول أبي تمام:

والعلم في شهب الارماح لامعة بين الخميسين لا في السبعة الشهب[33]

يندرج هذا الشاهد في البلاغة التقليدية في موطن القصد؛ لأن المخاطبين اعتقدوا أن العلم في السبعة الشهب لا في قوة الجيش والرماح، فنقض أبو تمام هذا واثبت عكس ذلك، كون المنجمين نصحوا المعتصم بالا يقبل على الجهاد في ذلك الوقت.

أما البلاغة الجديدة في ضوء قانون القلب تستدعي وجود نتيجتين:

ـ اليقين بالرماح والجيش، سبيل إلى النصر
ـ لم يحصل النصر، بل لم يحصل اليقين بالرماح والجيش
فإن حصول النصر يستدعي اليقين التام بقوة الجيش والرماح، وهو أقوى دليل على التفوق والظفر، هذه الحجة أقوى في الدليل على النتيجة المثبتة المراد الأخبار عنها.

في الوقت نفسه، فإن عدم الحصول على النصر يستدعي عدم اليقين بالرماح والجيش، هذه الحجة نقيض الأولى، وهي أقوى حجة في عدم التفوق والظفر، وهي أيضًا أقوى في التدليل على النتيجة المضادة.

فترى النتيجة المضمرة قد ارتبطت "بوضعية الخطاب وبسياقه، وبالأحوال المصاحبة له، فهو عكس المظهر السابق الذي يمثل معطيات لغوية دلالية يتضمنها القول، فالقول المضمر هو كل المعلومات التي يحتويها الخطاب، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث، ويقدم القول المضمر على من الاستنتاجات" [34].

وقوله تعالى: **"وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ۗ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ"** [35]

تتعامل البلاغة التقليدية مع هذا الشاهد في باب القصد، كون المخاطب اعتقد عكس الحكم، فيأتي الحكم بإبطال معتقده ويثبت عكس ذلك، إذ إن المنافقين يعتقدون أن المؤمنين هم السفهاء، فقلب الباري -عز وجل- اعتقادهم، وبين أن المنافقين هم السفهاء، ولكن لا يعلمون.

أما البلاغة الجديدة في ضوء قانون القلب، فهي تتعامل معه على أساس السلم الحجاجي الذي يستدعي وجود حجتين متناقضتين هما:

تحقق العلم بحدود الله، تحقق الإيمان
لم يتحقق الإيمان، بل لم يتحقق العلم بحدود الله
وقوله تعالى: **"وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ، أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ"** [36].

يندرج هذا الشاهد في البلاغة التقليدية ضمن فن البديع، القائم على السلب والإيمان؛إذ إن تحقيق الإيمان يستدعي تحقق العلم بحدود الله، وهو دليل أقوى على صحة إيمان الذين عرفوا حدود الله، فهم ليسوا سفهاء، كما وصفهم المنافقون، هذه الحجة أقوى في التدليل على النتيجة المثبتة المراد الأخبار عنها.

أما عدم تحقق العلم بحدود الله يستدعي عدم حصول الإيمان، وهي نتيجة على النقيض من الحجة الأولى، وهي أقوى حجة في عدم تحقق إيمان الذين أسموا المؤمنين بالسفاهة، وهي أقوى في التدليل على النتيجة المضادة. وبما أن الحجاج يستند إلى التدرج، ففي الغالب "ما تكون الحجة المطروحة في الخطاب مهيأة

للمتلقي ومحضرة لذهنه على التواصل والمتابعة لما سيأتي بصورة تصاعدية على وفق قوتها لاستمالة المتلقي وإذعانه" [37].

أما في البلاغة الجديدة في ضوء قانون القلب، فإن الشاهد يندرج ضمن السلم الحجاجي على أساس النقيض بين النتيجتين:

ـ صدق الدعوة، عبادة الخالق لا المخلوق
ـ لم تتحقق عبادة الخالق، بل لم تتحقق صدق الدعوة بسبب عبادة المخلوق

لا شك أن عبادة الخالق وليس المخلوق تستدعي صدق الإيمان بالله والدعوة إليه، وهو دليل أقوى على صدق الدعوة، هذه الحجة أقوى في التدليل على النتيجة المثبتة المراد الأخبار عنها.

أما عدم تحقق عبادة الخالق، بل عبادة المخلوق، فيستدعي عدم تحقق الإيمان بالله والدعوة إليه، وهي نقيض الحجة الأولى، وهي أقوى حجة في عدم الإيمان؛ بسبب عبادة من يخلق وليس الخالق، وبالنتيجة نفي العلم والحياة عن الأصنام، تؤدي إلى نتيجة مفادها ترك عبادة الأصنام، كونها من عمل أيدي البشر من حجر، وخشب، وثمر، فهي ميتة لا تصلح للألوهية، فالإنسان أكمل منها، كونه ذا روح وحياة، والحي أكمل من الميت، لذا؛ فهي أقوى حجة في عدم صحة الدعوة لغير الله، وهي أيضًا أقوى في التدليل على النتيجة المضادة.

من هذا المنطلق يبدو لنا أن السلالم الحجاجية تقضي إلى مجموعة نتائج تحدد قوة حجة الأقوال التي ترتبط بعلاقة ترتيبية، يمكن عن طريقها تجديد مراتب الأقوال ودرجاتها آخذين بالحسبان وجهتها وقوتها الحجاجيتين.[38]

ثالثًا: قانون النفي

يعتمد هذا القانون مبدأ النقيض ومقتضاه هو "إذا كان القول دليلاً على مدلول معين، فإن نقيض هذا القول دليل على نقيض مدلوله" [39]؛ معنى ذلك أن أي قول يؤدي إلى نتيجة معينة فإن نقيضه يؤدي إلى قسمة مضادة.

مثلاً: عندما نقول: نجح زيد في البلاغة

هنا القول في العرف البلاغي التقليدي، هو خبر لازم الفائدة ولكنه في البلاغة الجديدة في ضوء قانون النفي، هو للتأثير في القيمة الاعتبارية لزيد، كونه ناجحًا في البلاغة، أما نقيضه، فهو يفيد أن زيدا لم ينجح في البلاغة، هذا يقودنا إلى وضع هذه النتيجة موضع السؤال، إذ إن النفي لا يخدم حجة القيمة الاعتبارية لزيد، إلا أن النفي يؤدي إلى نتيجة في السلم الحجاجي، تكمن في تعقيب طرف ثالث يتحلى قوله:

لم ينجح زيد في البلاغة، ولكنه من أذكى الطلبة

فالقول الأول (نجح زيد) نتيجة ذات وظيفة اعتبارية، أما القول الثاني القائم على النفي، فهو دليل على نقيض مدلوله، ولكن القول الثالث إنما جاء لتسويغ شك القول الثاني، ولكنه في السلم الحجاجي لا ينسخ المعيار السلبي للتقدير، إلا أنه يقاربه بالتقدير الإيجابي، فترة التدرج في السلم الحجاجي من الأقوى (نجح زيد) إلى المتوسط (لم ينجح) إلى الأضعف (لكنه من أذكى الطلب)

لذلك فإن القوة الحجاجية للأقوال متفاوتة فإذا "كانت البراهين المنطقية والرياضية متكافئة ومتساوية من حيث قوتها، ومتماثلة من حيث طبيعتها، فإن الحجج التي يتضمنها الخطاب الطبيعي ليست كذلك، أنها متفاوتة من

حيث قوتها الحجاجية، فهناك الحجج القوية والحجج الضعيفة، وهناك الحجج الأكثر قوة والحجج الأكثر ضعفا".[40]

نتأمل قول أبي تمام:

ليسَ الحجابُ بمقصٍ عنكَ لي أملاً أنَ السماءَ ترجى حينَ تحتجبُ [41]

في العرف البلاغي التقليدي، تم نقاش هذا الشاهد على أساس الفصل بين شطري البيت، إذ فصل الشاعر الشطر الثاني عن الأول؛ لأن الثاني جواب عن سؤال يفهم من الأول.

أما في البلاغة الجديدة في ضوء قانون النفي ضمن السلم الحجاجي، يمكن وضعه على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: ليس الحجاب مانعًا للتأثير في القيمة الذهنية التي رسخت في ذهن أبي تمام.

المرتبة الثانية: الحجاب مانع، هذه النتيجة تقودنا إلى وضع سؤال، كون هذا النقيض لا يخدم التقدير الإيجابي أو القيمة الذهنية للمرتبة الأولى، ولكن نتوسل إمكانات التعقيب واستئمان القول عن طريق طرف ثالث.

المرتبة الثالثة: إن الحجاب مانع، ولكن الأمير معطاء لا يرد مادحيه

يمكن أن يستعمل القول الثالث لشخص شاك بغية التسويغ للقول الذي أثبت أن الحجاب ليس مانعًا، ولم يكن القول الذي أثبت نفي الحجاب كافيًا على النتيجة التي أبانت أن الحجاب مانع، لذلك فإن القول الثالث لا ينسخ المعيار السلبي، ولكنه يقاربه مع التقدير الإيجابي

فالحجاج على وفق التدرج السلمي يسعى إلى "تقديم الحجج والأدلة المؤدية إلى نتيجة معينة، وهو يتمثل في إنجاز تسلسلات داخل الخطاب، وبعبارة أخرى، يتمثل الحجاج في إنجاز متواليات من الأقوال، بعضها بمثابة الحجج اللغوية، وبعضها الآخر بمثابة النتائج التي تنتج عنها".[42]

وقول الشافعي:

فلا ينطقن منك اللسان بسوأة فكلك سوءات وللناس أعين[43]

تتعامل البلاغة التقليدية مع هذا الشاهد، بوصفه أسلوبًا استثنائيًا طلبيًا، وهو (النهي) الذي خرج إلى معنى مجازي يفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال، وهو النصح والإرشاد، في حين تتعامل البلاغة الجديدة مع ضوء قانون النفي ضمن السلم الحجاجي، على أن هناك أقوالاً ثلاثة بحسب القوة والضعف تندرج ضمن هذا السلم:

القول الأول: إن اللسان يلهج بذكر العورات، بغية التأثير في القيمة الوظيفية للسان.
القول الثاني: لا يلهج اللسان بذكر العورات، إذ إن النفي لا يخدم حجة القيمة الوظيفية للسان في القول الأول، وهذا يقودنا للبحث عن قول ثالث يتوسط القولين، وهو الأضعف: إن اللسان لا يلهج بذكر العورات، كون الناس لهم السن يتبعون العورات أيضًا وأعين تظهر العيوب.
والمتأمل في الأقوال الثالثة، يجدها تندرج من الأقوى إلى الأضعف، لأن القول الثالث هو لشخص شاك يحاول التسويغ لشك القول الثاني، ويتوسط للقول الأول، الأمر الذي يجعل القول المثبت أن يكون شاهدًا على النتيجة المضادة، القول الثالث لا ينسخ المعيار السلبي، لكنه يقاربه بالتقدير الإيجابي.

فترى أن النتائج قد تعددت على وفق سياقات القول؛ لأن "النتائج الممكنة والمحتملة تتعدد بتعدد السياقات التي ترد فيها الحجة المقصودة".[44]

وقول المتنبي:

فإنَ نلتَ ما أملتْ منكَ فربما شربت بماءٍ يعجزُ الطيرُ ورده (45)

تتعامل البلاغة التقليدية منه هذا الشاهد، كونه كناية عن كرم المودع ووصف عطائه، إذ أراد المتنبي أن يبين أن بلوغ أمله لا عجب فيه، كونه بلغ أمورًا صعبة لا تدرك، فجعل الماء الذي لا يرده الطير مثلاً للممتنع.

أما البلاغة الجديدة في ضوء قانون النفي، ترى أن الشاهد ينطوي على مدح وهجاء في آنٍ واحد، ويمكن إثبات التدرجات السلمية على النحو الآتي:

ــ إن الممدوح معطاء، للتأثير في القيمة المعنوية التي رسخت في ذهن الشاعر، كونه يتأمل منه العطاء، بدليل أن الشاعر بدأ البيت بالشرط (فإن نلت)، بمعنى أن كافور الإخشيدي وعد المتنبي، ولكنه لم يحقق وعده، إلا أن الشاعر لم ييأس، فاحتج بحجة تمثلت بوصول الطير إلى الماء على الرغم من بعد المكان.

ــ إن الممدوح بخيل، بدليل أن المتنبي اثبت أن الأخذ منه يعد وصولاً إلى الأمور الصعبة. هذا النقيض يقودنا إلى وضع سؤال يتوسط بين القولين يتمثل بالآتي: إن الممدوح بخيل، ولكنه عطاء متحصل.

يتضح لنا من هذه الأقوال الثلاثة التي تتدرج من السلم الحجاجي من الأقوى إلى الأضعف، أن القول الثالث هو محاولة التسويغ للقول الثاني، إلا إن القول المثبت لا يمكن أن يكون شاهدًا على القول المعتاد، وكذلك القول الثالث لا ينسخ المعيار السلبي، ولكنه يقاربه من المعيار الإيجابي، يتضح لنا عن طريق هذه الأقوال المتوالية إن المتكلم عندما يطلق قولاً "يتضمن حجة تخدم نتيجة مضمرة. ليكون قد حدد لنفسه دورًا تخاطبيًا معينًا، وحدد دورًا آخر لمخاطبه، ويكون رد الفعل الممكن والمحتمل الذي يمكن أن يصدر عن كل واحد منهما متوقعًا ومتنبأ به بحسب السياق". (46)

وهذا ما تم ملاحظته أثناء تجوالنا في قوانين السلم الحجاجي، وقد تبين أن الأقوال الحجاجية التي يقدمها المتكلم، لم تكن اعتباطية، بل تخدم القصد الدلالي الكامن فيها.

الخاتمة

بعد هذه الجولة الماتعة في رحاب قوانين السلم الحجاجي، تبين لنا جملة أمور لعل أهمها:

ـ إن الخطاب البلاغي خطاب تواصلي، عمد إليه البلاغيون، بغية إيصال مضمونه البلاغي للمتلقي، فضلاً عن جمالية محتواه.

ــ الأقوال الحجاجية التي تم استنتاجها، تؤدي إلى نتيجة مضمرة وأخرى مصرح بها، وهذه النتيجة جاءت بعد بيان الدور الحجاجي للأقوال بحسب قوتها الحجاجية وضعفها.

ــ يعد السلم التصاعدي موجهًا ومؤكدًا لطبيعة الخطاب الحجاجي الرامي إلى ترسيخ الحجة في ذهن المتلقي.

ــ يتمثل القول الحجاجي الضعيف المتوسط بين القولين محاولة لإيجاد مسوغ للقول السلبي، والتقريب من القول الموجب.

ــ تعد الأقوال المتوالية سبيلاً للوصول إلى إقناع المتلقي والتأثير فيه.

الهوامش والاحالات:.

(1) النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسان – محمد طروس ص14
(2) اللغة والحجاج د. أبو بكر العزاوي – ص16.
(3) ينظر الحجاج في الشعر القديم د. سامية الدريدي ص42.
(4) الاستدلال الحجاجي – حبيب اعراب ص100.

(5) اللسان والميزان او التكوثر العقلي – د. طه عبدالرحمن ص273.
(6) ينظر النظرية الحجاجية ص95- 96.
(7) ينظر السلالم الحجاجية وقوانين الخطاب ص2.
(8) ينظر المظاهر اللغوية للحجاج – مدخل إلى الحجاجيات اللسانية- رشيد الراضي ص77 .
(9) مفهوم الحجاج عند بيرلمان – وتطوره في البلاغة المعاصرة – محمد سالم ولد محمد امين ص87.
(10) نظرية الحجاج في اللغة، د. شكري المبخوت ص363.
(11) اللسان والميزان ص277.
(12) ينظر البلاغة والاتصال جميل عبدالمجيد ص109.
(13) نحو نظرية لسانية عربية للافعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المعرفة التراثية، نعمان بوقرة، ص170.
(14) اللسان والميزان ص277.

(15) اللغة والحجاج ص25.
(16) م.ن ص17.
(17) سورة الأعراف الآية 195.
(18) البنية الحجاجية في قصة سيدنا موسى (عليه السلام) محمد عرابي ص16.
(19) الاستدلال الحجاجي، حبيب اعراب ص100
(20) اللسان والميزان ص259.
(21) سورة المائدة الآية 38.
(22) ينظر استراتيجيات الخطاب، عبدالهادي ظافر الشهري ص444.
(23) ينظر في أصول الحوار وتجديد الكلام، د. طه عبدالرحمن ص36.
(24) سورة النور الآية 2.
(25) مفهوم الحجاج عند بيرلمان ص83
(26) سورة الرحمن الآية 33
(27) سورة الاسراء الآية 88.
(28) سورة ن الآية 10- 12.
(29) عندما نتواصل نغير – عبدالسلام عشير ص157.
(30) اللسان والميزان ص278
(31) اللغة والحجاج ص22
(32) ينظر السلالم الحجاجية وقوانين الخطاب، مقاربة تداولية – د. حمدي منصور ص4.
(33) ديوان ابي تمام، شرح الصولي 190/1.
(34) السلالم الحجاجية وقوانين الخطاب، ص5.
(35) سورة البقرة الآية 13.
(36) سورة النحل الآية 20-21.
(37) أسلوبية الحجاج التداولي ص133.
(38) اللغة والحجاج ص130-131 .
(39) اللسان والميزان ص278.
(40) لم اجده في شرح الصولي.
(41) ديوان الامام الشافعي ص144.
(42) الحجاج والمعنى الحجاجي، أبو بكر العزاوي، ضمن كتاب الحجاج وطبيعته، ومجالاته، ووظائفه، ص57.
(43) نفسه، ص57.
(44) اللغة والحجاج، ص127-128
(45) ديوان ابي الطيب المتنبي، شرح البرقوقي 385/1
(46) اللغة والحجاج ص130.

مراجع البحث

أولاً: الكتب العربية:

ـ استراتيجيات الخطاب – عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبيا، ط1، 2004.

ـ أسلوبية الحجاج التداولي والبلاغي تنظير وتطبيق على السور المكية، د. مثنى كاظم صادق، منشورات ضفاف، لبنان، ط1، 2015.

ـ البلاغة والاتصال، د. جميل عبد المجيد، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2002

ـ التحاجج، طبيعته، ومجالاته، ووظائفه، تنسيق حمود النقاري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006.

ـ الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة، بنيته وأساليبه، د. سامية الدريدي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط2، 2001.

ـ ديوان أبي تمام، شرح الصولي، تحقيق: د. خلف رشيد نعمان، الجمهورية العراقية، وزارة الاعلام، ط1، سلسلة التراث (55) ط1.

ـ ديوان المتنبي، شرح عبدالرحمن البرقوقي، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.

ـ ديوان الإمام الشافعي المسمى الجوهر النفيس في شعر الإمام محمد بن إدريس، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، القاهرة.

ـ عندما نتواصل نغير، مقاربة تداولية لآليات التواصل والحجاج، عبد السلام عشير، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط3، 2007.

ـ في أصول الحوار وتجديد الكلام، د. طه عبد الرحمن، المغرب، المركز الثقافي، ط3، 2007.

ـ اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د. طه عبد الرحمن، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998.

ـ اللغة والحجاج، أبو بكر العزاوي، العمدة، الدار البيضاء، ط1، 2006.

ـ المظاهر اللغوية للحجاج – مدخل إلى الحجاجيات اللسانية- رشيد الراضي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2014م.

ـ نظرية الحجاج في اللغة، د. شكري المبخوت، ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من ارسطو الى اليوم، إشراف: د. حمادي حمود، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس، ط1.

ـ النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، محمد طروس، المغرب، دار الثقافة، ط1، 2005.

ثانيًا: المجلات:

ـ الاستدلال الحجاجي، حبيب إعراب، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج3، ع1، 2001

ـ السلالم الحجاجية وقوانين الخطاب (مقاربة تداولية) د. حمدي منصور جودي، مجلة مقاليد، ع13، 2007

ـ مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة، محمد سالم ولد محمد أمين، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج28، ع3، 2000.

ـ نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، نعمان بوقرة، مجلة اللغة والآداب، مج17، 2006.